الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

2 **محرم** 1438 –3 **أكتوبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	16

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يبحث أسعار الاتصالات والبرامج المجانية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17697389

جدة - منى المنجومي

أكد رئيس لجنة النقل والاتصالات في مجلس الشورى اللواء مهندس ناصر العتيبي أن جميع المواضيع المتعلقة بالاتصالات، بدءاً من سلة الأسعار، والاتصالات العابرة للحدود، ودور شركات الاتصالات في السعودية، يتم درسها في مجلس الشورى.

وقال لـ«الحياة»: «ندرس في الشورى حالياً جميع المواضيع المتعلقة بالاتصالات، لما لها من أهمية كبرى، ولدينا اجتماع مع هيئة الاتصالات، من المتوقع عقدها في الفترة المقبلة، وستتم فيها مناقشة جميع المواضيع المتعلقة بالاتصالات، وبرامج التقنية.»

وأشار العتيبي إلى أن أهم محاور لقاء مجلس الشورى مع هيئة الاتصالات هو سلة الأسعار، وتوفير خدمات «فايبر» للمستخدمين، واصفاً الجلسة المترقب انعقادها بالساخنة، وأضاف: «لا بد من خفض أسعار الاتصالات، إذ إن هنالك تنافساً عالمياً في هذا الخصوص، ولا بد أن تعمل شركات الاتصالات مع الهيئة لتخفيف عبء الاتصالات عن المواطنين.»

واستطرد بالقول: «نحن في مجلس الشورى نطالب بإيجاد الرفاهية للمواطن، في ما يخص الاتصالات، ولا تكون تلك الرفاهية إلا بالسعر المناسب»، وزاد: «لا أرى أن رفع أسعار تعرفة الاتصالات مُجدٍ، بل فيه ضرر على المواطنين.»

وجدد رئيس لجنة النقل والاتصالات بمجلس الشورى تأكيده حرص المملكة على حماية مواطنيها من محاولات الاختراق الإلكترونية وحماية مصالحها، وقال لـ«الحياة»: «إن المملكة على خطى الدول المتقدمة تعمل على حماية مصالح مواطنيها برفع مستوى حماية اتصالاتها من الاختراق، وحرصها على كل ما يؤثر في النسيج الوطني، ومصالحها الاستراتيجية». ولفت إلى أنه يجب على «هيئة الاتصالات» أن تسلك المسلك الذي يجعل السعودية في منأى عن أي ضرر.»

ونوه بأن أضرار برامج الاتصال المجانية لا تتوقف، بل تشمل مخاطر أخرى، وقال: «إن خروج هذه المواد إلى خارج حدود المملكة من دون سيطرة سيشكل خطراً اقتصادياً وأمنياً، إضافة إلى استخدام البنية التحتية الأساسية للشركات.»

مستدركاً بالقول: «إن هذه النوعية من الاتصالات والبرامج لم تخضع في الماضي للتنظيم والمتابعة، إذ يترتب على هذه المواد جرائم عابرة للحدود، تتعلق بالأمن الداخلي للمملكة .«وأضاف: «جميع هذه العوامل مجتمعه أثرت في المملكة»، مشيراً إلى أن هيئة الاتصالات لم تعلن أنها حجبت برامج «الاتصال المجانية»، في حين أن شركات الاتصالات أشارت إلى أن سعة النفاذ لديها قلّت. وعاد ليؤكد أن الملايين من العمالة الوافدة يعملون في المملكة، وغالبيتهم يستخدمون هذا النوع من البرامج للاتصال المجاني خارج السعودية، وهذا يدل على وجود فراغ في التنظيم، والمراقبة المنعية من هيئة الاتصالات، لذا فإن من حق «الهيئة»، المحافظة على نطاقاتها العاملة والاتصالات وشبكاتها، إضافة إلى أن من حق الهيئة الحفاظ على سيادة السعودية في هذا المجال، ولا بد من سن الأنظمة لتكون كفيله بحماية الأمن الوطني، موضحاً أن بعض الدول تمنع استخدام القنوات الخارجية والبرامج التقنية في اتصالاتها.»

مختص: المقارنة بدول الخليج ظالمة

الرياض - عبدالله الضعيان

>في حين استمرت حملة المقاطعة الجزئية لشركات الاتصالات في السعودية لليوم الثاني على التوالي، عبر وسم (#راح_نفلسكم) في «تويتر» اعتراضاً على سياسات مقدمي الخدمات بإلغاء خدمة الإنترنت اللامحدود، قال المختص في تقنية المعلومات والأمن المعلوماتي سمير الجنيد إن مقارنة أسعار خدمات الاتصالات المقدمة في المملكة بدول الخليج تعتبر ظالمة.

وأكد الجنيد لـ«الحياة «أن اللوم يقع في شكل أكبر على شركات الاتصالات لفتحها المجال لعملائها مع علمها بكمية البيانات المقدمة لها من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وأن الإنترنت أصبح جزءاً من الحياة اليومية من الصعب مقاطعته في ظل وصول استخدامه في المملكة لمعدلات وصفها بغير الطبيعية، وأن حملات المقاطعة المزعومة لن تؤثر في الشركات.

وقال: «اللوم يقع على شركات الاتصالات من جهة وعلى الهيئة من جهة أخرى، إذ إن الشركات تعلم حجم البيانات المقدمة لها من الهيئة ومع ذلك تقدم الاشتراكات بشكل لا محدود للمستفيدين، فيفترض أن توقف الاشتراكات أو تقللها على المشتركين الجدد، على سبيل المثال أن يكون لديها مليون مشترك في الشهر فقط ولا تقبل بالزيادة، بينما الشركات كانت ولا زالت تستقبل وتعلن عروضها طمعاً في استقبال العديد من العملاء في خدمة لا تستطيع توفيرها، والهيئة لم تراع موضوع التضخم إلا بشكل متأخر ولم تستوعب من أن مستخدمي الإنترنت في المملكة في ازدياد مطرد». واعتبر مختص تقنية المعلومات أن استخدام الإنترنت وصل إلى معدلات غير طبيعية، في ظل امتلاك الفرد لأكثر من جهازين، إضافة إلى الأجهزة الأخرى مثل الحاسب المحمول والبلايستيشن، وأوعز ذلك إلى فقدان أساليب الترفيه واعتماد الإنترنت بديلاً عنه.

وقال: «الاستخدام الملحوظ للإنترنت في السعودية وتقدمها على دول عدة، تفوقها في نسبة السكان أضعافاً مضاعفة ليس طبيعياً أبداً، وهذا يعود إلى نمط معيشتنا في المملكة، ونلاحظ أن كثيراً من الأفراد يمتلك جهازين إلى ثلاث أجهزة، عوضاً عن أجهزة اللابتوب المحمول والبلاي ستيشن وغيرها، وجميع هذه الأجهزة الحديثة تستخدم حجم بيانات ضخم جداً على مستوى الفرد، فعندما نقول أن كل شخص يستخدم بمعدل 30 إلى 40 غيغا يعتبر معدل ضخم جداً عالمياً، وتحول الإنترنت إلى أداة للترفيه، ووصول البدائل عن طريق الإنترنت وأقل كلفة مثل التسوق ومشاهدة الأفلام.«

واعتبر الجنيد أن مقارنة أسعار الخدمات المقدمة في المملكة بدول الخليج تعتبر ظالمة، بحكم أن المملكة أول من أسس شبكة إنترنت رقمية في المنطقة، إضافة إلى عدد السكان الكبير مقارنة بدول المنطقة.

وقال: «مقارنة أسعار الخدمات المقدمة في المملكة بدول الخليج تعتبر ظالمة، إذ إن السعودية أول دولة في المنطقة دشنت بيئة الإنترنت في العام 1992، وهي الأقدم بينهم، في ظل أن البحرين أسست في العام 2007، ودولة قطر في 2009 وجددتها في 2014، وتستطيع الإيفاء بجميع عدد سكانها مقارنة بحجم البيانات المقدمة، فالخطأ الذي وقعنا به هو عدم تطوير البنية التحتية للإنترنت، مثل عدم إيصال خدمة الألياف البصرية إلى جميع المشتركين في المملكة، فالبنية الموجودة قديمة، واستقبال كمية بيانات عالية في ظل هذه البنية القديمة صعب، وللأسف لم تتحرك في التطوير إلا في العام 2014.«

«الخدمة المدنية» توضح التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17697399

الدمام - منيرة الهديب

أكدت وزارة الخدمة المدنية أنه لن يتم منح موظفي الدولة العلاوة السنوية في العام الحالي، مبينة أن القرار محدد بالعام الهجري 1438هـ، مشددة على أن ذلك يشمل جميع العاملين المشمولين بسلالم أو جداول الرواتب أو الأجور أو المكافآت، بما في ذلك من يعملون على بنود برامج التشغيل من السعوديين وغير السعوديين، كما أكدت استثناء الأطباء من قرار إيقاف بدل السكن الذي شمل جميع الموظفين السعوديين وغير السعوديين، جاء ذلك في خطاب تفصيلي عممته الوزارة أمس، على جميع القطاعات الحكومية، لتوضيح التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء السعودي أخيراً على لائحة الحقوق والمزايا المالية لموظفي الدولة.

وكشفت مصادر في الوزارة لـ«الحياة»، أن الخطاب التفصيلي المعمم جاء رداً على استفسارات وتساؤلات وجهت للوزارة بخصوص ما أقر أخيراً من تعديل أو إلغاء أو إيقاف بعض العلاوات والبدلات والمكافآت والمزايا المالية لموظفي القطاعات الحكومية، وقالت: «جاء التفصيل في ما يخص بدل السكن، والانتداب، والانتقال الشهري، إضافة إلى

الإجازات، والعلاوات السنوية، وكذلك بدلات التعيين، وطبيعة العمل، إضافة إلى مكافأة الحاسب الآلي، وبقاء الموظف لتسليم ما في عهدته»، لافتة إلى أنه يمكن التواصل مع الوزارة في حال وجود أي تساؤل يقع ضمن اختصاصها.
وشمل الخطاب المعمم على القطاعات الحكومية، تفصيلاً لبعض قرارات مجلس الوزراء التي صدرت في جلسة الأسبوع الماضي، وتضمنت تعديل بعض الأحكام الوظيفية وإلغاء أو إيقاف أو تعديل بعض الميزات الوظيفية التي تمنح للموظفين المدنيين والعسكريين السعوديين وغير السعوديين في جميع الأجهزة الحكومية.
وأكدت الوزارة في بيانها أن العلاوة السنوية المقصودة في القرار هي التي تمنح سنوياً وينتج منها حصول الموظف على الدرجة التالية داخل المرتبة أو المستوى الوظيفي أو العقد أو أي زيادة مماثلة في جميع السلالم الوظيفية أو العقود.
وأشارت إلى أن قرار عدم منحها يقتصر على العام الحالي، كما يشمل جميع العاملين المشمولين بسلالم أو جداول الرواتب أو الأجور أو المكافآت بما في ذلك من يعملون على بنود برامج التشغيل، سعوديين وغير سعوديين، لافتة إلى أن ذلك يشمل المكافأة السنوية التي تصرف لمعالجة التجمد الوظيفي، وكذلك التي تصرف لمن يصل الدرجة الأخيرة من مرتبة أستاذ، إضافة إلى التي تصرف لمن يصل إلى نهاية المستوى السادس بلائحة الوظائف التعليمية.
وحول التعديلات التي شملتها لائحة الإجازات، أكدت الوزارة إمكان تمتع الموظف بإجازته العادية خلال مدة لا تتجاوز 60 يوماً من نهاية سنة استحقاقها بعد نفاذ القرار، وإلا سقط حقه فيها أو ما تبقى منها، كما يمكن للموظف أيضاً أن يتمتع بالإجازة سواء لفترة واحدة أم على فترات، على ألا يقل أي من تلك الفترات عن خمسة أيام، واستثناءً من ذلك يجوز التمتع بأقل من الحد الأدنى (خمسة أيام) لمرة واحدة أو أكثر بما لا يتجاوز خمسة أيام في السنة، مشيرةً إلى أن الإجازة الاضطرارية تمنح للموظف الذي لا يتوافر لديه رصيد من الإجازات العادية بما لا يتجاوز خمسة أيام خلال السنة المالية الواحدة.
وأوضحت الوزارة أنه يجب على الموظف الذي يحتفظ برصيده من الإجازات العادية قبل نفاذ القرار أن يتمتع برصيده من أيّام الإجازة العادية بما لا يقل عن 36 يوماً في السنة الواحدة، على ألا يتجاوز مجموع ما يتمتع به خلال السنة الواحدة 120 يوماً، فإذا لم يتقدم بطلب التمتع بالحد الأدنى خلال السنة نقص رصيده تلقائياً 36 يوماً.
وعن تعويض الموظف عن رصيده من الإجازات العادية عند انتهاء خدمته، حددت الوزارة لذلك حالتين؛ إما أن تنتهي خدمته بسبب الوفاة أو العجز الصحي فيعوض عن كامل رصيده، أو أن تنتهي خدمته لأي سبب آخر فيعوض بما لا يزيد على 180 يوماً. فيما كشفت الوزارة عن تعويض الوزراء ومن في مراتبهم والمعينين بالمراتب الممتازة أو ما يعادلها عن كامل رصيدهم من الإجازات السنوية السابقة واللاحقة والتي بدأت مطلع الشهر الهجري الجاري، فيعوضون عنها بما لا يزيد على 90 يوماً.
وحول تعديلات بدلات الموظفين، أوضحت الوزارة أن قرار إيقاف بدل السكن يشمل جميع الموظفين السعوديين وغير السعوديين عدا الأطباء، مشيرة إلى إيقاف بدل الانتقال الشهري في جميع الإجازات حتى ولو كانت الإجازة ليوم واحد.
وبينت الوزارة أن إلغاء بدل طبيعة العمل والتعديل عليه يقتصر على الوظائف المحددة بالقرار وما يماثلها من وظائف تؤدي الأعمال نفسها بمسميات مختلفة في جميع الأجهزة الحكومية، مشيرةً إلى أن تعديلات بدل التعيين تشمل جميع العاملين المشمولين بسلالم أو جداول الرواتب أو الأجور أو المكافآت، بما في ذلك من يعملون على بنود وبرامج التشغيل، سعوديين مدنيين وعسكريين، وغير سعوديين، في كل الأجهزة الحكومية، بما في ذلك المؤسسات والهيئات العامة والصناديق وغيرها من الأشخاص ذوي الصفة المعنوية العامة الأخرى، سواء القائمة حالياً أم ما ينشأ منها مستقبلاً.

.. إلزام تسليم الموظف ما بعهدته قبل أنتهاء خدمته

>شددت وزارة الخدمة المدنية على إلزام تسليم الموظف ما بعهدته قبل انتهاء خدمته وفي حال لم يتمكن من ذلك يبقى حتى يسلم ما بعهدته من دون مكافأة، كما أوضحت الوزارة أن قرار إلغاء مكافأة الحاسب الآلي يشمل أعضاء هيئة التدريس بمن فيهم المختصين في مجال الحاسب الآلي، كما تشمل كل ما يصرف لهذا الغرض بغض النظر عن المسمى الذي تطلقه الجهة على المكافأة، كوّن بعض الجهات تطلق عليه «بدل حاسب الآلي»، وهو مشمول بقرار الإلغاء.
وكان مجلس الوزراء السعودي أقر الأسبوع الماضي تعديل وإلغاء وإيقاف بعض العلاوات والبدلات والمكافآت والمزايا المالية، وذلك بعد الاطلاع على الأنظمة والأوامر والمراسيم الملكية والتنظيمات واللوائح والقرارات ذات الصلة، ومنها الأحكام والواردة في لائحة الحقوق والمزايا المالية المقرة استناداً إلى الأمر الملكي رقم (أ-28) وتاريخ 20-3-1432هـ.

«حماية المستهلك» تطلق «هِمّتكم»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17696422

الرياض - «الحياة»
أطلقت جمعية حماية المستهلك أمس، برنامج دعم المبادرات المجتمعية «هِمّتكم»، وذلك لإتاحة المجال للنشطاء والمختصين للمشاركة في تقديم المبادرات والمشاريع التي تسهم في إشراك المجتمع، وتفعيل دوره في مجال حماية المستهلك، وتوعيته وتحقيق أهداف الجمعية.
وأوضح الأمين العام لجمعية حماية المستهلك الدكتور عبدالرحمن القحطاني أن البرنامج الذي يعد الأول من نوعه في الجمعية، يأتي انطلاقاً من الاهتمام بتعزيز الشراكة مع المجتمع، وتفعيل دوره من خلال مبادرات نابعة من المجتمع وفق أولوياته وحاجاته.
ودعت الجمعية المختصين والمهتمين والنشطاء إلى المشاركة في برنامج «هِمّتكم» والتقديم عبر موقع البرنامج، وتعبئة الاستمارة الخاصة به، إذ ستستمر الجمعية في استقبال المبادرات حتى 15-2-1438هـ.
يذكر أن برنامج «هِمّتكم» يتيح للمختصين والنشطاء المشاركة في عدد من المجالات المخصصة في توعية المستهلك، وبناء القدرات والتدريب، وبرامج المشاركة المجتمعية، والمقترحات المتعلقة بتطوير اللوائح والأنظمة المعنية بحقوق المستهلك وحمايته، إضافة إلى الدراسات ذات العلاقة.

«الشورى» يدرج تعديل نظام «الأحوال المدنية» في جدول أعماله

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17696421

الرياض - «الحياة»
يصوت مجلس الشورى خلال الأيام المقبلة، على تعديلات نظام الأحوال المدنية وفق نظام الشورى بعد الانتهاء من درسه، وتشير التعديلات إلى إضافة تعريف لدفتر العائلة، بأنه وثيقة رسمية تحدد علاقة الأولاد دون سن الـ15 بوالديهم وتعرف إليهم، كما عدلت المادة الـ23 من نظام الأحوال القائم لتنص على أن لكل مواطن ومواطنة الحق أن يستخرج نسخة رسمية طبق الأصل من القيود المتعلقة بهما، وطاولت التعديلات المقترحة المادة الـ28 الخاصة بقيد كل رب أسرة وأفراد أسرته وقيد الواقعات، ونصت على أن يتم قيد كل زوج وزوجة وأفراد أسرتهما لدى أي إدارة من إدارات الأحوال.
ومن أبرز التعديلات ما اقترحه الأعضاء على المادة الـ30 الخاصة بمحل إقامة المرأة المتزوجة ومحل إقامة القاصر، إذ يرى الأعضاء أن يكون محل إقامة القاصر هو محل إقامة والده ووالدته أو من يحضنه، وليس فقط محل إقامة والده كما هو النظام الحالي .وأدخلت التعديلات المقترحة والدة الطفل ضمن الأشخاص المكلفين بالتبليغ عن المواليد الجدد، كما أوجبت على الزوجة مراجعة أي من إدارات الأحوال المدنية خلال ستين يوماً من تاريخ عقد الزواج وتقديم بطاقة الأحوال المدنية، وما يثبت العلاقة الزوجية للحصول على دفتر العائلة يكون من نسختين أصليتين نسخة للأب وأخرى للأم.

وحدد أصحاب المقترح وهم: الأميرة سارة الفيصل، ولطيفة الشعلان، وناصر بن داود، وهيا المنيع، عدداً من الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من خلال تعديل النظام، ومن ذلك ترسيخ مبدأ حماية الحقوق كما قررتها الشريعة الإسلامية، وتأكيد حماية الحقوق التي نصت عليها أنظمة المملكة، وتعزيز مواطنة المرأة السعودية بتأكيد عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، وخصوصاً حق حصولها على الوثائق الوطنية غير المشروط.

... يستهدف رفع الأضرار العلمية والعملية والمادية

>يستهدف المقترح بحسب تقرير الأعضاء، رفع الأضرار العلمية والعملية والمادية المترتبة على عدم حصول الأم على دفتر عائلة مستقل، وحفظ كرامتها من الاستجداء للحصول عليه، ومنح الأم وثيقة رسمية تثبت صلتها بأولادها وتفعيل الدور الأساسي لبطاقة الأحوال المدنية باقتصار دفتر العائلة على التعريف بمن هم دون سن الـ15 فيه، وحماية المحاضر الرسمية من التزوير.

من جهتها أشارت اللجنة الأمنية في مجلس الشورى، تأييداً للمقترح، إلى أنه قد يكون هناك بعض الابتزاز المالي على بعض الأمهات عند حاجتهن إلى استخدام سجل الأسرة لإنهاء إجراءات مصالح أولادهن، كما قد يلجأ بعض الأمهات إلى الإدلاء بمعلومات غير صحيحة في المحاضر الرسمية، ما يجعل بعض الأولاد وسيلة انتقام من بعض الأمهات بعدم تسجيلهم في سجل الأسرة بسبب النظام القائم.

قبول طلاب الجالية البرماوية في مدارس عسير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1537520

أبها - عبدالله مريع

شرعت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة عسير بإنفاذ توجيه سمو أمير منطقة عسير القاضي بقبول أبناء الجالية البرماوية المقيمين بالمنطقة في الصف الأول الابتدائي للعام الدراسي الحالي 1437-1438هـ، إلى جانب استمرار من هم على مقاعد الدراسة حتى تستكمل إجراءات تصحيح أوضاعهم، على أن يحضر الطالب ما يثبت أنه ممن تم تصحيح أوضاعهم من قبل اللجنة المكلفة لهذا الغرض.

وأوضح المدير العام للتعليم بالمنطقة جلوي آل كركمان، أن اللجان المعنية بقبول الطلاب عملت على استيعاب جميع من تنطبق عليهم الشروط بهذا الشأن، ليتمكن أبناؤهم من الدراسة في مدارس التعليم العام أسوة بزملائهم من أبناء المنطقة.

العمل: تعديل رسوم تأشيرات الدخول لا تشمل العمالة المنزلية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/700209

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل أن قيمة رسوم تأشيرات الدخول لغرض العمل العادية والمنزلية وغيرها لم تتأثر بتعديلات رسوم التاشيرات التي أقرها مجلس الوزراء مؤخرا وستظل كما هى دون زيادة وبواقع (2000) ريال.

وبين المتحدث الرسمي أن رسم تأشيرة الخروج والعودة للفئات المشار إليها تم تعديله بحيث أصبح (200) ريال لسفرة واحدة لمدة شهرين، وأوضح أن تأشيرة الدخول المتعدد التي وردت ضمن قرار مجلس الوزراء تشمل تأشيرات الدخول للأغراض المختلفة كالسياحة والزيارة التجارية والزيارات العائلية ونحوها (باستثناء الفئات المشمولة بأحكام نظام الإقامة).

جامعة الملك عبدالعزيز تتصدى لعنوسة 1.5 مليون فتاة بـ 6 حلول

11ألفًا استفادوا من برنامج ٬رخصة قيادة الحياة الزوجية «

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/700183

مرام مبارك - جدة

لايزال الوقف العلمي، التابع لجامعة الملك عبدالعزيز، يواجه أزمة العنوسة التي وصفها بـ»المخيفة» من خلال الدورات، التي تستهدف تصحيح المفاهيم المغلوطة، والتي أدت إلى زيادة عدد الفتيات العانسات إلى 1.5.

وخلال بحث استمر 4 سنوات منذ إنشاء الوقف نجحت الجامعة في إنشاء مشروع «رخصة قيادة الحياة الزوجية»، الذي استفاد منه حتى الآن 11 ألف طالب وطالبة.

في هذا الإطار يقول مساعد المدير التنفيذي للوقف العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، الدكتور فؤاد مرداد: إن بحث العنوسة الذي كان بداية هذا المشروع أظهر نتائج مخيفة عن أعداد العوانس في المملكة، حيث تجاوز 1.5 مليون عانس، ومن خلال تحليل الأسباب وجدنا أن السبب الرئيس وراء تفشي تلك الظاهرة هو ضعف التثقيف لدى الزوجين والأهل والمجتمع ككل. وأضاف: إنه بعد التحليل ومنذ 3 سنوات توصلنا إلى فكرة إعداد دورات تدريبية تثقيفية لطلاب وطالبات الجامعة تحت مسمى «رخصة قيادة الحياة الزوجية» تهدف إلى تعزيز 6 محاور في نفوسهم لتيسير الحياة الزوجية وتفهمها بالشكل الصحيح.

وأشار إلى أن المحاور تتطرق إلى الجوانب التالية: القيم والأخلاق - الاتصال الأسري - الجانب النفسي - الاجتماعي- الصحي- الاقتصادي، على أن تكون مدة الدورة الواحدة 3 أيام بواقع 15 ساعة يُمنح بعدها المتدرب والمتدربة شهادة (رخصة قيادة الحياة الزوجية) مختومة وموقعة بتوقيع مدير الجامعة بنفسه، وهذا ما يميزها عن باقي شهادات الدورات.

دورة جماهيرية
وعن كيفية استفادة المجتمع خارج الجامعة يقول: إنه في كل فصل دراسي يتم الإعلان عن دورة جماهيرية تستهدف الجمهور الخارجي، وهي دورات مجانية تقدم للنساء والرجال على أيدي مدربين ومدربات متميزين ويحضون خلال الدورة بكامل الاهتمام والرعاية، ويمنحون بعد ذلك شهادة موقعة من مدير الجامعة أيضًا على غرار تلك التي تقدم للجمهور الداخلي.
تصحيح المفاهيم المغلوطة من جانبه تحدث المشرف على برنامج رخصة قيادة الحياة الزوجية عبدالسلام الرويحي عن المشروعات الأخرى الداعمة للمشروع، مؤكدا أنه سيتم تدشين حملة إعلامية مكثفة لتصحيح المفاهيم المغلوطة في الزواج بشكل مكثف، وذلك في الفصل الدراسي القادم.
وتشتمل الحملة التي كلفت 150 ريالا على 15 مقطع فيديو دراميا تثقيفيا لا تتجاوز مدته 3 دقائق ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك مقالات وتغريدات وندوات وحوارات مع الطلاب والطالبات والمستفيدين من البرنامج، كل على حسب وسيلة التواصل الاجتماعي المناسبة له تعالج محتوياتها جميع المفاهيم المغلوطة عن الزواج والقضايا المتعلقة به بقالب اجتماعي يحاكي الأساليب الحديثة لإيصال المعلومة إلى الملايين بأبسط طريقة ممكنة.
وكشف الرويحي عن مركز استشاري للأسرة بصدد الإنشاء، حيث صدر التصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية على إنشائه، وهو مركز متخصص يُعنى بتقديم الاستشارة عبر مكاتب استشارية متنوعة وعلى أيدي متخصصين في الشؤون الاجتماعية والنفسية والأسرية يقدم خدماته المجانية إلكترونيًا وهاتفيًا وشخصيًا وسُيعلن عنه في حين الانتهاء من كل إجراءاته.

«هيئة المحامين» تستنكر إقرار قانون "جاستا" الأمريكي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/700225

المدينة ـ الرياض
استنكرت الهيئة السعودية للمحامين إقرار الكونغرس الأمريكي لقانون «العدالة ضد رعاة الأعمال الإرهابية» بما يُعرف اختصاراً بـــ«جاستا-JASTA»، والذي يُعدُّ مصدر قلق لدول العالم؛ لارتكازه على مبدأ إسقاط حصانتها السيادية، ويخالف قواعد القانون الدولي وما استقرت عليه العلاقات الدولية من عدم فرض القوانين الداخلية على دول أخرى، والذي يتضمن أيضاً مخالفةً صريحةً لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وبينت الهيئة أن إهدار مبدأ «سيادة الدول وحصانتها» يُمثل انتهاكاً صارخاً لما اتفقت عليه دول العالم وتعمل على حمايته في ظل قواعد محكمة العدل الدولية؛ إذ لايوجد أي مسوّغ مشروع للانتقال من المسؤولية الفردية إلى خرق حماية الدول عبر الفوضى التشريعية وتسيس القوانين، في صورة صارخة ومرفوضة من صور التجرؤ على مبدأ الحصانة السيادية الأجنبية الذي يحكم العلاقات الدولية.

4أحكام إدانة وفاة بالأخطاء الطبية أسبوعيا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=279405&CategoryID=3

الرياض: محمد العواجي

تصدرت المنطقة الشرقية في عدد القضايا المعروضة على الهيئات الصحية الشرعية بواقع 596 من أصل 3043 قضية نظرت في مختلف المناطق خلال العام الماضي، في حين تم تسجيل 196 إدانة بالوفاة، بواقع 4 أحكام أسبوعيا.

نظرت الهيئات الصحية الشرعية بجميع مناطق المملكة العام الماضي أكثر من 3 آلاف قضية خطأ طبي عرضت على اللجان الشرعية المتخصصة، حيث تم ترحيل أكثر من 1800 قضية وتوريد أكثر من 1200 قضية.

الشرقية تتصدر

أكدت مصادر طبية لـ"الوطن" أن مجموع القضايا المعروضة على الهيئات الصحية الشرعية بلغت 3043 قضية تم ترحيل 1841 قضية وتوريد 1202 قضية، فيما تم إصدار قرارات لـ1002 في 3798 جلسة عقدت من قبل اللجان المتخصصة بواقع 3.8 جلسات سنويا. وأشارت المصادر إلى أن المنطقة الشرقية تصدرت عدد القضايا المعروضة على الهيئات بواقع 596 قضية تلتها منطقة الرياض بواقع 578 قضية، ثم منطقة عسير بـ368 قضية، بالإضافة إلى منطقة القصيم بـ303 قضايا وكذلك جدة بـ271 قضية ثم الطائف بـ248 قضية تلتها المدينة المنورة بـ216 قضية، فيما سجلت منطقة جازان أقل المناطق من حيث عدد القضايا المعروضة على الهيئات الصحية الشرعية بواقع 44 قضية تم إصدار قرارات على 8 قضايا.

وأوضحت أن أكثر المناطق عقدت جلسات هي منطقة الرياض حيث بلغت 1052 جلسة بمعدل 5.7 جلسات فيما بلغ عدد الجلسات في منطقة القصيم 398 جلسة بمعدل 5 جلسات ثم محافظة جدة بواقع 344 جلسة وبمعدل 1.9 جلسة تلتها منطقة عسير بواقع 312 جلسة وبمعدل 4.1 جلسات، فيما سجلت منطقة جازان أقل عدد للجلسات بواقع 85 جلسة وبمعدل 10.6 جلسات.

196قرار إدانة

أشارت الإحصاءات إلى أن قضايا الوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية الصادرة عن الهيئات الصحية الشرعية تبعا للإدانة من عدمها بلغت 374 قرارا رصدت في 13 منطقة، منها 196 قرار إدانة بالأخطاء الطبية و178 قرار عدم إدانة بالأخطاء الطبية لتسجل جدة الأعلى في القرارات المتعلقة بوفيات الأخطاء الطبية بواقع 61 قرارا منها 37 قرار إدانة و24 قرار عدم إدانة، تلتها منطقة الرياض بمجموع القرارات حيث بلغت 60 قرارا منها 39 إدانة و21 عدم إدانة، ثم المنطقة الشرقية سجلت مجموع قرارات الوفيات بالأخطاء الطبية 59 قرارا بلغت الإدانة فيها 29 قرارا و30 قرار عدم إدانة، فيما سجلت كل من الطائف وجازان والباحة أقل المناطق في مجموع القرارات المتعلقة بوفيات الأخطاء الطبية حيث بلغت في جازان 3 قرارات كانت الإدانة في اثنين منها، ومحافظة الطائف بـ6 قرارات والإدانة كانت في 4 قرارات ومنطقة الباحة 11 قرارا الإدانة كانت في قرارين فقط.

22هيئة

أوضحت الإحصائية أن النسبة المئوية لجميع القرارات الصادرة من قبل الهيئات الصحية الشرعية بجميع مناطق المملكة في قضايا الإدانة بلغت 52.4% فيما بلغت النسبة المئوية بقرارات عدم الإدانة 47.6%، لتتصدر منطقة جازان النسبة الأكبر في قرارات الإدانة بواقع 67%، فيما تسجل منطقة الباحة النسبة الأقل في المناطق من حيث قرارات الإدانة وذلك بواقع 18%.

يذكر أن توزيع الهيئات الصحية الشرعية بالمملكة للعام الماضي يتضمن وجود 5 هيئات في منطقة الرياض، فيما بلغ عدد الهيئات في كل من جدة والمدينة المنورة والقصيم والشرقية وعسير بواقع هيئتين، وهيئة واحدة في كل من مكة المكرمة والطائف والأحساء وتبوك وجازان ونجران والباحة ليصبح مجموع الهيئات الصحية الشرعية 22 هيئة بالمملكة.

يصوِّت على تعديلات على نظام التقاعد المدني

اليوم.. "الشورى" يبتّ في رفع سن التقاعد لـ62 عاماً

المصدر: جريدة سبق الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
اضغط هنا

عبدالله البرقاوي – الرياض

يصوّت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ52 التي يعقدها اليوم الاثنين على عدد من التعديلات لنظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 41 وتاريخ 29 / 7 / 1393هـ، التي قدمها عدد من أعضاء مجلس الشورى استنادًا للمادة الـ23 من نظام المجلس، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء أثناء مناقشة المقترح في جلسة سابقة .

ومن أبرز التعديلات المقترحة المشروع المقترح الأول الذي قدمه عضو المجلس ورئيس اللجنة المالية سابقًا الدكتور حسام العنقري، الذي صدر أمر ملكي في شهر رجب الماضي بتعيينه رئيسًا لديوان المراقبة العامة بمرتبة وزير. ويتلخص المشروع بتعديل المادة الخامسة عشرة من نظام التقاعد المدني المعمول بها حاليًا؛ لتكون وفق التعديل المقترح "إحالة الموظف المدني إلى التقاعد عند بلوغه سن الـ62 عامًا."

وكان مجلس الشورى قد أجّل البتّ في تلك التعديلات خلال جلسته العادية الخامسة والعشرين التي عقدها في الثاني عشر من جمادى الآخرة لعام 1437هـ؛ إذ استمع المجلس حينها إلى تقرير اللجنة المالية بشأن المقترح الذي ضم ثلاثة مشروعات مقترحة لتعديل نظام التقاعد المدني، قدمها عدد من الأعضاء. وتضمن المشروع الأول مد سن التقاعد إلى 62 عامًا.

أما المشروع المقترح الثاني فمُقدَّم من أعضاء المجلس (الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز والدكتورة إلهام حسنين والدكتورة ثريا عبيد والدكتورة فردوس الصالح والدكتورة لبنى الأنصاري والدكتورة مستورة الشمري والأستاذة هدى الحليسي والدكتورة وفاء طيبة.(

ويهدف هذا المقترح إلى تحديث نظام التقاعد المدني بعد مرور أكثر من 40 عامًا على صدوره في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وإلى تحسين ظروف المستفيدين من نظام التقاعد المدني، بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي، وذلك من خلال تعديلات وحذف عدد من مواد النظام، وإضافة مادتَيْن جديدتَيْن.

وأما مشروع المقترح الثالث المقدَّم من عضوَيْ المجلس (عطا السبيتي والدكتورة فدوى أبومريفة) فيهدف إلى ترسيخ مبدأ حماية الحقوق، وإعادة النظر في المعاشات؛ لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أُسَر المتقاعدين، وتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين بعد الإحالة إلى التقاعد وكِبَر السن، وذلك من خلال تعديل تسع مواد من مواد النظام المعمول به حاليًا، وحذف وإضافة مادة واحدة.

وبعد مناقشة تلك المشروعات وافق المجلس آنذاك على منح اللجنة مزيدًا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة؛ إذ أعيدت التعديلات للمجلس، وتقرر التصويت عليها اليوم الاثنين بعد إجراء التعديلات عليها.

تنفيذ الإعدام في السجين بدر الشمري

مكتب محاماة لمتابعة أوضاع السجناء السعوديين في العراق

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4159377

عادل التركي - الدمام

كشف أهالي السجناء السعوديين في العراق عن تعيين احد مكاتب المحاماة لمتابعة ملف السجناء السعوديين في العراق تحت إشراف السفارة السعودية في بغداد الا ان المكتب لم يزر السجناء حتى الآن، جاء ذلك خلال زيارة الأهالي للمسؤولين في وزارة الخارجية السعودية نهاية الأسبوع الماضي بغرض السؤال عن حال ابنائهم، كما كشف الأهالي عن ابلاغ ذوي السجين بدر الشمري بأنه تم تنفيذ حكم الإعدام من قبل السلطات العراقية في السجين.

وقال المتحدث الرسمي باسم السجناء السعوديين في العراق المهندس علي القرني: «تزداد معاناة الأهالي وخصوصا الموجودين في سجن الناصرية والذين لم تصلنا منهم أي اتصالات منذ اكثر من 3 سنوات حتى بعد وعود وزارة العدل العراقية على لسان متحدثها حيدر السعدي قبل عامين، مشيرا الى ان مجموعة من السجناء السعوديين في العراق بعدد 25 سجينا تقريبا انتهت محكوميتهم تماما او تحت الافراج الشرطي ولكن لم يتم تسليمهم للسفارة السعودية بالعراق لترحيلهم.«

واضاف القرني: ان الاهالي يتواصلون باستمرار مع السفير ثامر السبهان والقنصل صلاح الهطلاني الذي يطمئن الاهالي على حال السجناء بين حين وآخر الا اننا فوجئنا قبل أشهر بوفاة السجين الحبابي نتيجة الاهمال الصحي وهو شاب صغير السن وتعرض للتعذيب والحرق على ايدي السجانين العراقيين وتم تداول مقطع الحرق في وسائل التواصل الاجتماعي في حالة تذكرنا تماما بوفاة السجين ناصر الدوسري قبل سنوات وهذا ما حذرنا منه في وقت سابق الا ان المأساة تتكرر، بسبب الاهمال الصحي الذي يصاحب السجناء منذ دخولهم السجن وتسبب في وفاة اثنين من السجناء ولم نسمع اي تصريح او تعليق من الجانب العراقي او طلب من السفارة السعودية هناك بتشكيل لجنة للبحث في سبب الوفاة أو المطالبة بالتحقيق في تلك الوقائع.

وأردف القرني قائلا: ان الأهالي تائهون بين الوعود التي لم تكفل لابنائهم محاكمة عادلة او تخرجهم من السجون بعد انتهاء محكوميتهم واكثر ما يؤرقهم حاليا هو ما يتم في دهاليز السجون العراقية من اعادة محاكمة للسجناء بعد انتهاء مدتهم كما حدث مع السجين الفراج قبل عام تقريبا حيث تمت اعادة محاكمته الى السجن المؤبد.

وأشار الى ان الأهالي طالبوا السفارة السعودية في العراق بأن تدعم ايقاف حكم الاعدام واعادة محاكمة المحكومين بالاعدام وتسليم المنتهية محكوميتهم، بالاضافة الى تقديم الرعاية الصحية المناسبة وحمايتهم من الاعتداءات المتكررة.

القطيف.. ممرات لذوي الاحتياجات والمكفوفين بمشروع الإسكان

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4159384

ليلى المزعل - القطيف

أكد رئيس المشروع الإسكاني بمحافظة القطيف المهندس حسن أحمد الانتهاء من تنفيذ شبكة الطرق الداخلية والأرصفة بالمشروع بما يتناسب مع المعايير الحديثة، لافتا إلى أن شبكة الطرق الداخلية تتضمن إنشاء ممرات لذوي الاحتياجات الخاصة والمكفوفين، بالإضافة لإنشاء شبكة إنارة الشوارع من نوع ليد ذات الكفاءة العالية والموفرة للطاقة.

وقال خلال جولة ميدانية قام بها أعضاء المجلس البلدي لمشروع الإسكان بالقطيف مؤخرا: إن وزارة الإسكان حرصت على توفير حوالي 21 كيلو مترا طوليا من بلاط الأرصفة الخاص للمكفوفين مما يجعل لهم حرية الحركة خلال الحي السكني.

وذكر المهندس حسن أحمد أن مشروع إسكان القطيف البدراني يقع في حي الجش شرق طريق الجبيل الظهران السريع بجوار مستشفى القطيف المركزي وامتداد لحي الإسكان القديم ويبعد الموقع حوالي 8 كم من مركز مدينة القطيف و20 كم من مدينة الدمام و65 كم من مدينة الجبيل كما يبعد 12 كم شرقا عن ساحل الخليج العربي.

وأشار إلى الانتهاء من تنفيذ وتوصيل كافة الخدمات والبنية التحتية للمشروع الذي يمتد على مساحة 561,792 مترا مربعا، لافتا إلى أن المشروع صمم بشكل عصري واقتصادي مع قبوله للتمدد الرأسي والأفقي وفقا لمتطلبات الساكن المستقبلية وملاءمتها للظروف البيئية والمناخية المحيطة وتناسبها مع عادات الأسر السعودية وتقاليدها والمشروع يتضمن قطع أراض مطورة تشمل جميع المرافق من المساجد ومراكز تجارية وروضة أطفال والحدائق العامة وملاعب الأطفال بالإضافة الى توافر كافة الخدمات الأساسية من الماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وشبكات الطرق والإنارة والرصف.

وأوضح المهندس حسن أحمد أن المشروع ينقسم إلى جزءين: الجزء الأول العمائر السكنية والتي تبلغ مساحة الأرض المخصصة لها 260.000م تحتوي على 7 قطع أراض مكتملة المرافق والخدمات والتوصيلات المنزلية وكذلك 5 أراض مخصصة للحدائق وملاعب أطفال ومحطة الكهرباء المركزية.

راتب الموظف بين العلاوة والوحوش

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=32031

عزة السبيعي

ربط العلاوة بالأداء هو من أفضل القرارات التي صدرت مؤخراً وإن كنت أشك أن هناك موظفا سعوديا واحدا سيحصل على أقل من جيد جداً، بسبب ثقافة التقويم لدينا في السعودية والمسؤول عن التقويم في المؤسسات الحكومية. فمثلاً في وزارة التعليم دفعت قلة الإقبال على وظيفة مدير ومشرف الوزارة إلى تخفيض معاييرها، فصارت تقبل ترشح مدير حصل على تقدير "مقبول"، فهل يظن أحد أن هذا المدير يجرؤ على منح معلم لديه تقدير جيد؟ أضف إلى ذلك المجاملات التي تدير مجتمع العمل في السعودية مع بعض الطيبة والشفقة وقلة الحزم وربط العمل بعبارة "لا تقطعون رزقه."

على كل حال دعونا نتمنّ أن يحصل هذا القرار على قرارات مساندة تدعمه، ونظام تقويم واضح، وجهة تقويم محايدة لا يعرفها الموظف ولا تقبل مجاملته.

النقطة الأهم هي راتب الموظف السعودي، والذي جر الحديث إليه مسألة العلاوة وإيقافها هذا العام، ومن ثم ربطها بالأداء.

في الحقيقة أن الوزارات تظن أن واجبها ينتهي مع راتب الموظف بوضعه في حسابه في البنك آخر الشهر، وتتجاهل تلك الهجمة الشرسة التي يواجهها هذا الراتب بعد أن يولي واضعه ظهره وقبل أن يستلم هذا الموظف الراتب.

إن هذا التجاهل لمسألة غاية في الخطورة تعرض الموظف السعودي لحالة من الاكتئاب، ربما لم يشهدها موظف مثله في بلاد أقل غنى من بلاده، لكن الوزارات فيها تقوم بواجبها تجاه هذا الموظف.

في بلادنا فقط يستطيع البنك الاستيلاء على رصيدك دون أن يعاقبه أحد، وإذا فكرت بالشكوى فسيقلب موظف مؤسسة النقد العقد بين يديه، ثم يقول لك "الله يهديك هذا النظام نصب في نصب ليش ما انتبهت"؟!

كيف ينتبه الموظف لمثل هذه الإجراءات، والتي تحتاج إلى رقابة هي مسؤولية المالية والتجارة ومؤسسات النقد والدولة والهيئات الشرعية التي تصدر فتاوى تبيح أن يأخذ الموظف المحتاج 150 ألفا ويعيدها 250 ألفا بدلاً من أن تضغط على البنوك ليقروا القرض الحسن دون فائدة ما داموا -كما يصفهم مدير البنك الدولي- يعيشون في الجنة لأن المواطن لا يأخذ فائدة على وجود ماله لديهم.

وحوش الراتب ليست فقط البنوك.. هناك أصحاب المستشفيات الخاصة والصيدليات، فقيمة الدواء مضاعفة في السعودية حتى وصل إلى حد أن الناس يرسلون لشراء الأدوية من مصر ومن دول أخرى. فأين الرقابة على الأسعار؟ ولماذا تترك لهؤلاء حرية تحديد قدر ربحهم من راتب الموظف الغلبان!

أيضا فكرة أن تأخذ أولادك إلى مدن الترفيه تعني أن تتكلف ما لا يقل عن 1500 ريال لأمسية واحدة لأربعة أطفال، فكم في راتب الموظف السعودي 1500 ريال؟ بينما في كل دول العالم يتم دعم تسلية الطفل من قبل الدولة ومراقبة الشركات وضبط الأسعار، ليتمكن كل أب من توفير الطفولة وأجوائها لأبنائه إلا لدينا، فلا أحد يراقب هؤلاء الشرهين وهم يحددون قيمة فرحة طفل سعودي.

هناك الكثير ليقال عن راتب الموظف في السعودية وغياب الإجراء الذي يحمي هذا الراتب من هؤلاء الذين يربحون 100 في 1000 ليخسر هذا الموظف راتبه 100% بعد أول أسبوع من استلامه.

قانون خارج على القانون

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1537489

كلمة الرياض

بعد تفريغ منظمة الأمم المتحدة من مضمونها وجعلها عاجزة عن اتخاذ قرارات حاسمة تسهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين، جاء الدور على القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول وينظمها، ليكون عرضة للانتهاك بعد إقرار الكونغرس الأميركي قانون العدالة ضد رعاة الأعمال الإرهابية (جاستا) الذي يؤسس لنظام دولي جديد غير مسبوق يجعل العلاقات الدولية كما نعرف في مهب الريح؛ كونه لن يكون قانوناً أميركياً خالصاً، إنما من الممكن أن يصبح وسيلة للابتزاز والضغط من حق أي دولة إصدار تشريعات وقوانين مماثلة لمقاضاة دول أخرى عبر مواطنيها تحت أي ذريعة لتحقيق أهداف تخدم مصالحها.

إذاً نحن أمام شريعة تشبه في منطقها شريعة الغاب التي لا تحكمها لا نظم ولا قوانين والغلبة تكون للأقوى، وهذا المبدأ موجود بالفعل ولكن تم تقنينه ليكون وسيلة ضغط لتحقيق مصالح ضيقة دون الأخذ في الاعتبار التداعيات التي من الممكن أن تنتج عنه وهي مأساوية من إلقاء النظرة الأولى عليها.

حتى داخل الولايات المتحدة رأينا ردود فعل متشائمة من القيادة العليا بدءاً من الرئيس ومروراً بوزراء الدفاع والمالية ورئيس المخابرات إضافة إلى تجمعات سياسية رأت في القانون سابقة سياسية خطيرة عواقبها ستكون وخيمة على الولايات المتحدة في المقام الأول.

ردود الفعل الدولية على (جاستا) كانت غاضبة إلى حد كبير، واعتبرت القانون خارجاً على القانون المتعارف عليه والمتعامل به، وذهبت ردود الأفعال إلى التهديد بالمعاملة بالمثل ، فمثلاً البرلمان الفرنسي رأى أن جاستا سيتسبب في «ثورة قانونية في القانون الدولي بعواقب سياسية كبرى»، مضيفاً أنه «سيسعى لوضع تشريعات من شأنها أن تسمح للمواطنين الفرنسيين برفع دعاوى قضائية ضد الولايات المتحدة» ، وهذا أمر متوقع ليس من فرنسا وحسب بل من كل دول العالم التي ستتاعمل بالمثل حال تعرض مواطنيها ومصالحها للخطر، فليس ما يمنع أن تقوم أي دولة باتخاذ إجراء مماثل تحت أي ذريعة.. وهنا تكمن الفوضى التي أسس لها الكونغرس الأميركي التي اعتقد خاطئاً أن الولايات المتحدة ومواطنيها سيكونون بمنأى عنها.. وتلك سقطة لم يضعها في حسبانه.

الزياني: عمل إرهابي يعرض الملاحة الدولية لخطر جسيم ويتنافى مع القوانين الدولية

"مجلس التعاون" يستنكر الاعتداء على سفينة مساعدات إنسانية إماراتية قرب عدن

المصدر: جريدة سبق الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م
اضغط هنا

واس- الرياض:
أعربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن استنكارها البالغ للاعتداء على سفينة مدنية تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة قرب ميناء مدينة عدن اليمنية، بينما كانت تقوم برحلة عادية لنقل المساعدات الإنسانية وإخلاء الجرحى والمصابين المدنيين لاستكمال علاجهم في دولة الإمارات.
وقال الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني: "إن دول مجلس التعاون تعد هذا الاعتداء عملاً إرهابياً يعرض الملاحة الدولية في باب المندب لخطر جسيم، ويتنافى مع قوانين الملاحة الدولية، ويتعارض مع الجهود الإقليمية والدولية التي تبذل لإرسال المساعدات الإغاثية إلى الجمهورية اليمنية من أجل تخفيف معاناة الشعب اليمني الشقيق."

كاريكاتير

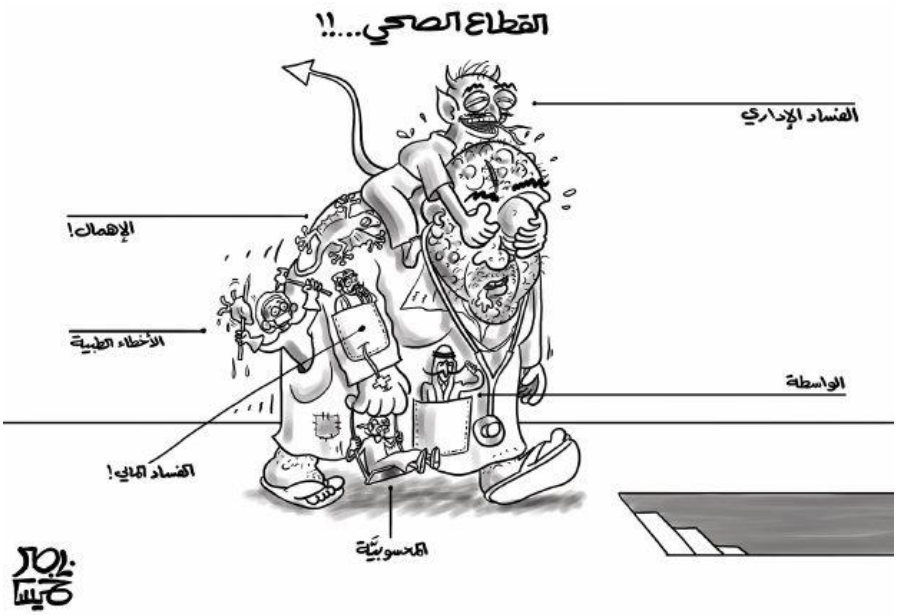

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/17696436

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 2 محرم 1438هـ - 3 أكتوبر 2016م

https://www.aleqt.com/2016/10/03/article_1090680.html